قراءة استراتيجية لخطط تركيا الاقتصادية

لمواجهة أزمتي كورونا والعقوبات الاقتصادية الأمريكية[1]

د. سامر مظهر قنطقجي

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية على رئاسة صناعات الدفاع التركية بسبب شرائها منظومة الدفاع الجوي الروسية إس ٤٠٠، بدعوى أن الصفقة ستعرض أمن التكنولوجيا العسكرية الأمريكية والعسكريين الأمريكيين للخطر.

مثلت هذه العقوبات الاقتصادية **تهديداً** لتطور الصناعات العسكرية التركية؛ وتحد من صادراتها.

مما حدا بالرئيس التركي للمبادرة بتحديد أهداف اقتصادية لمواجهة تلك العقوبات، والأهداف هي:

١. جذب الاستثمارات الدولية المباشرة.

٢. تدفق المحافظ الاستثمارية.

٣. خفض حجم التضخم إلى خانة الآحاد، وقد نجحت تركيا بذلك سابقا. ووفقا لبيانات هيئة الإحصاء التركية، ارتفع التضخم بنسبة ٢.٣٪ في نوفمبر/ تشرين الثاني، وبلغ ١٤.٠٣٪ على أساس سنوي.

ولتحقيق تلك الأهداف حدد الرئيس **فرصة** تسعى بلاده لاغتنامها تتمثل باحتمال دخول تركيا تاريخ الاقتصاد؛ بسبب ما يعيشه الاقتصاد العالمي من مرحلة مخاض عسير.

وأظهر الرئيس **نقاط قوة** بلاده بأن تركيا لديها:

١. نظام مصرفي قوي ومتين، قادر على تزويد جميع المستثمرين بالدعم اللازم.

٢. الاقتصاد مستعد لجميع أنواع الاختبارات الصارمة والسيناريوهات المختلفة.

٣. ما يرضي جميع المستثمرين بفضل الإنتاج المتنوع والمرافق اللوجستية، والقوة العاملة الديناميكية والحوافز المقدّمة.

٤. نجاحًا في مكافحة فيروس كورونا، مع ظهور آثار إيجابية للإجراءات الاحترازية لمكافحة الوباء.

[1] تورك برس، كلمة الرئيس التركي، ١٥-١٢-٢٠٢٠، رابط: https://www.turkpress.co/node/76276

٥. إعطاء الأولوية للسياسات التي من شأنها رفع معدلات تشغيل جميع الفئات على رأسهم الشباب والنساء.

٦. إجراءات حكومية داعمة للاقتصاد؛ مثل:

- خفض معدلات الاستقطاع على الفوائد وأرباح الأسهم المتعلقة بالودائع وحسابات المشاركة بالليرة التركية.
- مواصلة العمل بمعدلات الاستقطاع حتى مارس/ آذار بنسبة ٥٪ بدلا من ١٥٪ بالنسبة لحسابات الودائع لأجل تصل مدتها إلى ٦ أشهر، و ٣٪ بدلا من ١٢٪ لحسابات الودائع لأجل لعام واحد، و ٠٪ بدلا من ١٠٪ للحسابات التي تزيد مدتها عن عام.
- خفض نسبة ضريبة القيمة المضافة على خدمات التأجير في المحلات التجارية من ١٨٪ إلى ٨٪ حتى ١ يونيو/ حزيران ٢٠٢١.
- خفض الضريبة المقتطعة على إيجارات العقارات من ٢٠٪ إلى ١٠٪ حتى ١ يونيو من العام المقبل.
- دعم أصحاب الحرف والمهن الحرة الصغيرة الذين يعملون في أماكن مستأجرة، بـ ٧٠٠ ليرة شهريا (٩٥ دولار) في المدن الكبرى، و ٥٠٠ ليرة (٦٤ دولار) في المدن الأخرى لمدة ٣ أشهر.
- تقديم الدعم المادي بقيمة ١٠٠٠ ليرة تركية (نحو ١٢٦ دولار) إلى مليون و ٢٣٩٠٠٠ و ٤٣٨ شخصا، لمدة ٣ أشهر.

أما **نقاط الضعف** التي يجب تلافيها؛ فتلخصت بدعوة المواطنين إلى:

١. طمأنة أنفسهم، والثقة في الحكومة وإدارتها الاقتصادية؛ على الرغم من الجهات التي تحاول غرس بذور التشاؤم باستمرار.

٢. تحويل مدخراتهم من العملات الأجنبية إلى الليرة التركية.

٣. دعم الاقتصاد بالاستثمارات التي تساهم في تنمية الإنتاج والتوظيف.

فهل ستنجح هذه الخطة الاستراتيجية بوقف آثار العقوبات الاقتصادية أو الحد منها؟